

المركزي التركي يواجه التضخم برفع حاد في سعر الفائدة

غياب سياسة نقدية ناجحة لضبط أسعار العملة يفاقم الضغوط المالية



لجأ المصرف المركزي التركي مجدداً إلى رفع سعر الفائدة بوتيرة حادة في محاولة لمواجهة انهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار ولتجنيب التضخم أسعار المواد الاستهلاكية في ظل فشل السياسات النقدية في ضبط السيولة وأسعار العملة.

إسطنبول - رفع البنك المركزي التركي الخميس سعر الفائدة 200 نقطة أساس إلى 19 في المئة، وهو ما يفوق التوقعات، في محاولة لمواجهة تراجع الليرة وزيادة الأسعار الأمر الذي يزيد الضغوط المالية. وكان 21 اقتصادياً شاركوا في استطلاع رأي أجرته رويترز توقعوا جميعهم تقريبا رفعا 100 نقطة أساس. وعلى خلفية ذلك، قفزت الليرة 2 في المئة مقابل الدولار.

وسعر إعادة الشراء (ريبو) لأجل أسبوع، وهو سعر الفائدة الرئيسي، مستقر عند 17 في المئة منذ ديسمبر بعد تشديد كبير للسياسة النقدية العام الماضي.

19
في المئة نسبة رفع المركزي لسعر الفائدة لمواجهة انهيار الليرة وتضخم الأسعار

ويعد الانخفاض المطرد في قيمة العملة المحلية، الليرة، إلى حد كبير إلى الاختلالات الاقتصادية التي عجلها بشكل جزئي معدل فائدة حقيقي سلبي وطفرة بناء مدعومة بالائتمان، واحتياجات تمويل خارجية كبيرة، فضلا عن افتقار البنك المركزي التركي إلى المصدقية وقرب استفاد احتياطات أنقرة من العملات الأجنبية.

ويرى خبراء أن السياسة النقدية التي فرضها الرئيس رجب طيب أردوغان قامت على التناقضات والنخ في الفراغ ما تسبب في أزمة قاسية لليرة. وانتهج أردوغان طيلة السنوات الماضية سياسة المغامرة بخفض أسعار الفائدة فإرضاء إرادته على البنك المركزي بإجراء خفض كبير في أسعار الفائدة، ما تعارض مع الوضع الهش للوزانات

والتسارعت وتيرة التراجع بعدما شدد البنك المركزي السيولة باستخدام أدوات متطلبات الاحتياطي، ما زاد المخاوف بشأن تعرض السلطة النقدية إلى ضغوط حتى لا ترفع تكاليف الاقتراض.

وفي ظل الضعف، رفع البنك المركزي في وقت سابق نسبة الاحتياطي الإجمالي للودائع بالليرة التركية 200 نقطة أساس، قائلًا إن التحرك سيحسن فعالية التحول في سياسته النقدية.

وبلغت الليرة التركية أدنى مستوياتها مقابل الدولار، لتظل تتعرض لضغوط بعد أن دافعت الحكومة عن سياسات وزير المالية السابق. وكانت سياسة صهر أردوغان الاقتصادية

والمالية قد واجهت انتقادات مستمرة من قبل المعارضة التركية، حيث تعالت الأصوات التي تتهمه بالفشل في تحسين الوضع الاقتصادي التركي.

وسبق أن اعترف أردوغان بأن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية، لكنه يعمل دوماً على تبرئة نفسه وصهره من أي مسؤولية في ما وصل إليه حال الاقتصاد، والتأكيد أن أساس المشاكل كان محافظ البنك المركزي السابق.

وحصر أردوغان المشاكل والأخطاء في محافظ البنك المركزي السابق، بقوله إن سوء الإدارة دفع إلى انهيار السابق والحالي، من دون أن يمتلك جرة الاعتراف بأخطائه، وأن سياساته

الدولية لها ما أدى إلى "أحد أكبر التراجعات في الدخل الفردي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي". وقالت منظمة أوكندا إنه "حتى أي تراجع صغير للنشاط الاقتصادي يمكن أن يكون كارثياً"، مشيرة إلى أن التداعيات الناجمة عن فرض القيود لاحتمال الجائحة، كانت حادة على النحو المتوقع في الاقتصادات النامية مثل الفلبين والبرازيل.

ورفعت أوكندا توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي، مستندة على ميزان المدفوعات وعدم كفاية الدعم على التراجع الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي.

وأشار التقرير الأممي إلى أن الدول النامية تتحمل الجزء الأكبر من عبء التراجع الاقتصادي العالمي بسبب محدودية قدراتها المالية وتشديد القيود على ميزان المدفوعات وعدم كفاية الدعم

وتكشف تقارير وتحليل لخبراء أن آمال تعافي الاقتصاد خلال العام الجاري في ظل حملات التلقيح لا تخفي فاتورة الخسائر الباهظة التي سيدفعها الاقتصاد العالمي، وخصوصاً بالنسبة إلى الدول النامية بسبب محدودية قدراتها المالية وتشديد القيود على ميزان المدفوعات وعدم كفاية الدعم الدولي لها.

دبلن - ذكر تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أوكندا" الخميس أنه حتى إذا حدث تعافٍ أقوى من التوقعات خلال العام الحالي سيخسر الاقتصاد العالمي نحو 10 تريليونات دولار من إجمالي الناتج المحلي نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق لمكافحة الوباء.

وقال التقرير إنه رغم احتمال نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي بمعدل 4.7 في المئة فإن إجمالي الناتج المحلي سيظل أقل بنحو 10 تريليونات دولار عما كان يمكن أن يكون عليه لو لم تحدث الجائحة، وهو ما يعادل نحو ضعف إجمالي الناتج المحلي لليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وكان الاقتصاد العالمي قد سجل في العالم الماضي أكبر انكماش له منذ بدء تسجيل بيانات النشاط الاقتصادي العالمي في أوائل الأربعينات من القرن الماضي، حسبما ذكر التقرير.

وحذرت منظمة أوكندا من أنه في حين اتخذت الدول الغنية إجراءات مالية ضخمة لتحفيز اقتصاداتها كما فعلت الولايات المتحدة مؤخراً بإقرار حزمة تحفيز بقيمة 1.9 تريليون دولار، وفي حين عاد الاقتصاد الصيني إلى النمو في أواخر العام الماضي، تعاني الدول الأقل حجماً والأفقر في مواجهة تداعيات الجائحة.

لا أمل هنا

وأدى تباطؤ النمو الاقتصادي في تركيا وارتفاع التضخم وضعف القطاع المصرفي إلى وضع أنقرة تحت ضغط سياسي متزايد، الأمر الذي ربما دفع البنك المركزي التركي لمحاولة زيادة تكلفة الأموال للبنوك التجارية كخيار خلفي للتشديد النقدي.

ومع ذلك، فإن رفع سعر الفائدة الجديد يزيل الصورة المعروفة عن البنك المركزي بأنه يتبع سياسة التيسير، بعد أن زاد من سعر الفائدة المعياري بمقدار 200 نقطة أساس من 8.25 في المئة إلى 10.25 في المئة في 24 سبتمبر، وشدد البنك المركزي على السيولة في اليوم التالي للإعلان.

العام الخارجي، الذي وصل إلى مستويات كبيرة تجاوزت أكثر من حوالي 445 مليار دولار، وفق أرقام مجموعة البنك الدولي.

وباعت محاولات أنقرة لإعطاء صورة متفائلة عن وضعها الاقتصادي بالفشل، خصوصاً بعد تفاقم أزماتها جراء كورونا، حيث أكد خبراء ومؤسست دولية أن البلد يعاني من اقتصاد عليل حتى قبل أن ينتشر الوباء في العالم.

وسجلت معظم القطاعات في تركيا تراجعاً كبيراً في إيراداتها بفعل تقلص الطلب عليها وتراجع أنشطتها التصديرية، في أعقاب تداعيات الوباء في وقت يشهد فيه انهيار العملة المحلية.

الاقتصادية التي توصف بأنها بعيدة عن الموضوعية ومنطق الأسواق هي التي أدت إلى الانهيار والركود.

وكانت بلومبرغ قد نقلت عن الخبير الاقتصادي هالوك بورومتشيكي القول، إن "استخدام أدوات هامشية، بدلاً من رفع سعر الفائدة بشكل مناسب، لمعالجة ارتفاع التضخم، كما فعلت الإدارة السابقة للاقتصاد، سيؤثر مخاوف المستثمرين".

وبلغ معدل التضخم السنوي نحو 15 في المئة في يناير، وفقاً لبيانات معهد الإحصاء التركي (تركستات).

وتعيش تركيا على وقع أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تفاقم الدين

والمالية قد واجهت انتقادات مستمرة من قبل المعارضة التركية، حيث تعالت الأصوات التي تتهمه بالفشل في تحسين الوضع الاقتصادي التركي.

وسبق أن اعترف أردوغان بأن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية، لكنه يعمل دوماً على تبرئة نفسه وصهره من أي مسؤولية في ما وصل إليه حال الاقتصاد، والتأكيد أن أساس المشاكل كان محافظ البنك المركزي السابق.

وحصر أردوغان المشاكل والأخطاء في محافظ البنك المركزي السابق، بقوله إن سوء الإدارة دفع إلى انهيار السابق والحالي، من دون أن يمتلك جرة الاعتراف بأخطائه، وأن سياساته

فاتورة الإغلاق تكبد الاقتصاد العالمي 10 تريليونات دولار في 2021

الدول النامية تتحمل الجزء الأكبر من عبء التراجع الاقتصادي

والعمل بدلاً من ذلك معاً لمساندة زيادة الإنتاج وضمان تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

وأقر البنك الدولي بأن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعاوناً عالمياً والإقبال على تشجيع منشآت الأعمال والحفاظ على مستويات أعلى من المخزون وتنويع الموردين من أجل إدارة المخاطر على أفضل ما يكون.

ودعا البنك إلى زيادة الإنفاق على الصحة، حيث إن أنظمة الصحة العامة ضعيفة وتعرض مواطنيها لنفسي العدوى سريعاً بينهم ما يجبر الحكومات على ضرورة تعزيز الاستثمارات للتتمكن من تسريع جهود العلاج والاحتواء.

منظمة أوكندا
الدول النامية تتحمل الجزء الأكبر من عبء التراجع الاقتصادي

وكان الوباء قد ضرب شركات الطيران، حيث أدى الانخفاض الهائل في عدد المسافرين وتسمر الطائرات على الأرض إلى خسائر بنحو 510 مليارات دولار من رقم مبيعاتها في 2020.

أما خسائرها المالية فقد بلغت 118 مليار دولار في 2020، وسجلت "إير فرانس - ك.أ.ل.أم." وحدها خسائر بلغت 7.1 مليار يورو العام الماضي، ويتوقع أن تبلغ خسائر القطاع 38 مليار دولار في 2021.

وللتركيز على طائراتها الأكثر ربحية وضعت الشركات 3400 طائرة في عام 2020 خارج الخدمة بينها 2400 قبل الأوان، وبينها قسم كبير من أساطيل "بوينغ 747" وإيرباص "أي 380" اللتين تشكلان رمزا.

إلى توقع رفع إجراءات العزل العام بنهاية مارس الجاري وتوزيع اللقاحات بالشكل الكافي.

وسبق أن شددت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا على "ضرورة تعزيز التمويل المتاح للدول النامية، وذلك يعني بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة الحالية في الاقتصادات المتقدمة وتحويلها نحو الاقتصادات النامية حتى تتمكن من الاعتماد على قدرة تمويل قوية في صندوق النقد الدولي بشروط ميسرة".

وأضافت "علينا أن نضع في اعتبارنا مستويات الديون المرتفعة في العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية إلى درجة خلق قدرتها على التصرف. لدينا مبادرة خاصة بخدمة الديون، وهي تمثل إنجازاً كبيراً ويجب تمديدها لعام واحد".

وقالت رئيسة الصندوق كريستالينا جورجييفا إن "جائحة كوفيد - 19 كشفت أهمية بناء مستقبل من عن طريق الاستثمار في التعليم والقدرات الرقمية في رأس المال البشري".

وكان البنك الدولي قد أكد في تقرير نشره في مارس 2020 أنه سيتعين على جميع البلدان اتخاذ خطوات ملموسة على صعيد السياسات لحماية مواطنيها والحذ من الأضرار على اقتصاداتها.

وشدد البنك الدولي على ضرورة تجنب الحكومات اللجوء إلى السياسات الحمائية التي يمكن أن تفاقم الأزمات التي تواجه سلاسل القيمة العالمية وتزيد من مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل.

ودعا حكومات الدول الضعيفة، إلى تجنب فرض قيود على الصادرات من الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية،

من 4.3 في المئة إلى 4.7 في المئة مشيرة إلى احتمال "تعافٍ أقوى في الولايات المتحدة".

كان البنك الدولي قد ذكر في يناير الماضي أنه يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 4 في المئة خلال العام الحالي، في حين توقع صندوق النقد الدولي نموه بمعدل 5.5 في المئة خلال نفس العام الحالي.

وابقت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد على التوقعات الراهنة للبنك بالنسبة إلى منطقة اليورو، نظراً

لأثر الوباء المؤجلة أكثر كلفة



أثار الوباء المؤجلة أكثر كلفة